A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/46/167
9 May 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة

UN LIBRARY
MAY 21 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون
البند ٣٥ من القائمة الاولية*

التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

رسالة مؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٩١ وموجهة إلى
الامين العام من الممثلين الدائمين لكولومبيا
ولكسمبرغ لدى الامم المتحدة

نتشرف بأن نرفق طي هذا ، بالفرنسية والانكليزية نص البلاغ الختامي للاجتماع الوزاري الاول ذي الطابع المؤسسي بين الاتحاد الاوروبي ومجموعة ريو المعقود في لكسمبرغ يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

وسنكون ممتنين لو قمتم بتوزيع نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٥ من القائمة الاولية .

(توقيع) جان فيدير
السفير
الممثل الدائم للكسمبرغ
لدى الامم المتحدة

(توقيع) د فرناندو سيبيدا
السفير
الممثل الدائم لكولومبيا
لدى الامم المتحدة

* A/46/50 .

91-15209 ٠٩١٠ض (٩١)

المرفق

نتائج الاجتماع الوزاري الاول ذي الطابع المؤسسي
بين الاتحاد الاوروبي ومجموعة ريو المعقود في
لكسمبرغ يومي ٣٦ و ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩١

١ - عُقد الاجتماع الوزاري الاول ذي الطابع المؤسسي بين وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه ووزراء خارجية بلدان مجموعة ريو ، في لكسمبرغ يومي ٣٦ و ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، وفقا لاحكام إعلان روما المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٠ .

٢ - وفيما يلي أسماء المشاركين في المؤتمر :

بالنيابة عن الاتحاد الاوروبي :

لكسمبرغ : السيد جاك ف. بوس
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

هولندا : السيد هانس فان دين بروك
وزير الخارجية

البرتغال : السيد خواو دي ديوس بينهايرو
وزير الخارجية

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية : السيد تريستان غاريل - جونز
وزير الدولة والخارجية وشؤون الكمنولث

بلجيكا : السيد بول دي كيرسماكير
وزير الدولة للشؤون الاوروبية

الدانمرك : السيد هينريك وهليك
وزير الدولة للشؤون الخارجية

ألمانيا : السيدة أورسولا سيللير - البرينغ
وزيرة الدولة للشؤون الخارجية

اسبانيا : السيد فرانسيسكو فيرناندين - أوردونيز
وزير الخارجية

فرنسا : السيدة إدويجو أفيس
وزير ملحق لدى وزير الدولة ، وزير الخارجية

اليونان : السيد جورج باباستامكوس
وزير الدولة للشؤون الخارجية

أيرلندا : السيد غيرارد كولينز ، ت. د.
وزير الخارجية

ايطاليا : السيد غياني دي ميشيليس
وزير الخارجية

اللجنة : السيد آبيل ماتوتيس
عضو اللجنة

بالنيابة عن مجموعة ريو :
الأرجنتين : السيد غويدو خوسيه ماريو دي تلا
وزير العلاقات الخارجية

إكوادور : السيد ديفو كوردوفيز
وزير الخارجية

أوروغواي : السيد هكتور غروس إيسبيل
وزير الخارجية

باراغواي : دكتور ألكسيس فروتوس - فايسكين
وزير العلاقات الخارجية

البرازيل : دكتور فرانسيسكو ريزيك
وزير الدولة للعلاقات الخارجية

بوليفيا : السيد كارلوس إيتورالدي باليفيان
وزير العلاقات الخارجية والشؤون الكنسية

بيرو : دكتور كارلوس تورّيس إي تورّيس لارا
رئيس مجلس الوزراء ووزير العلاقات الخارجية

شيلي : السيد إنريك سيلفا
وزير الخارجية

فنزويلا : السيد أرماندو دوران
وزير الخارجية

كولومبيا : السيد لويس فرناندو خاراميليو كوزيا
وزير الخارجية ونائب رئيس الجمهورية

المكسيك : السيد فرنانديز سولانا موراليس
وزير الخارجية

ومثل بلدان أمريكا الوسطى :
كوستاريكا : السيد بيرند نيهاوس
وزير الخارجية

ومثل بلدان الاتحاد الكاريبي :
جامايكا : السناتور الأونورابل دافيد كور
وزير الخارجية ووزير التجارة في جامايكا

٣ - وناقش الوزراء القضايا السياسية والاقتصادية . ورحبوا بالعلاقات الممتازة القائمة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ومجموعة بلدان ريو ، في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية ، على أساس الصداقة الوثيقة التي تربط بين شعوب المنطقتين .

ووافقوا على أنه من مصلحتهم المتبادلة زيادة تعزيز التضامن بينهم في جميع المجالات .

وانطلاقا من هذه الروح ، رحبوا بنجاح مؤتمر روما الوزاري ، وإعلان روما المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الذي أضفى الطابع المؤسسي على الحوار ، وفتح الباب أمام مرحلة جديدة في العلاقات بين المنطقتين .

ورحبوا بوجود ممثلي بلدان أمريكا الوسطى والاتحاد الكاريبي في مجموعة ريو واشتراكهما لاول مرة في الحوار السياسي بين التجمعين الإقليميين .

وانتهزوا الفرصة فلاحظوا أن العلاقات الاقتصادية والعلاقة التعاونية بين الاتحاد والدول الاعضاء فيه من ناحية ، وبلدان أمريكا الوسطى أو منطقة البحر الكاريبي من ناحية أخرى مسألة تتعلق بأطر مؤسسية مختلفة .

٤ - وأعاد الوزراء تأكيد دعمهم للامم المتحدة ومنظمة البلدان الامريكية .

ورحبوا بصفة خاصة بالدور البناء الذي تؤديه الامم المتحدة في حسم عدد من المنازعات الإقليمية والدولية .

وأعربوا عن تأييدهم لتعزيز الامم المتحدة في مباشرة مسؤولياتها ، لاسيما فيما يتعلق بصون السلم والامن الدوليين ، والتعاون الاقتصادي والمساعدة الإنسانية . وأكدوا الحاجة إلى مساندة ومراعاة قواعد ومبادئ القانون الدولي على الوجه التام .

وقرروا تكثيف مشاوراتهم في إطار الامم المتحدة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك .

٥ - وشدد الوزراء على أهمية عمليات التكامل الإقليمي بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأكدوا أنهم يعملون على تعزيز السلم والديمقراطية وزيادة توثيق العلاقات بين الشعوب .

ورحب الوزراء بالدينامية الجديدة في عمليات التكامل في أمريكا اللاتينية . ورأوا أن تعزيز هذه العمليات يمثل عاملا هاما في تحقيق تغيير نوعي في الصلات بين بلدان الاتحاد وبلدان مجموعة ريو .

وأعرب وزراء الاتحاد عن عزمهم على دعم جهود التكامل في أمريكا اللاتينية .

وقدم وزراء الاتحاد معلومات أساسية إلى وزراء مجموعة ريو بشأن أعمال المؤتمرات الحكومية الدولية المعنية بالاتحاد السياسي والاتحاد الاقتصادي والنقدي .

٦ - وأيد الوزراء المبادرات السلمية المضطلع بها في أمريكا الوسطى ، ورحبوا بالمساهمة البناءة التي يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة البلدان الأمريكية .

وأكدوا الطبيعة المحددة للحوار السياسي والاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الوسطى في إطار مؤتمرات سان خوسيه ، معربين عن اقتناعهم بأن هذا الحوار قد ساهم في عملية السلم في أمريكا الوسطى وفي التنمية في المنطقة .

ووجهوا الانتباه أيضا إلى مساهمة مجموعة ريو ، لاسيما البلدان الثلاثة المتعاونة ، في تعزيز السلم والتنمية الاقتصادية في تلك المنطقة .

٧ - ورحب الوزراء بدور الاتحاد الكاريبي في التكامل الاقليمي والتنمية الاقتصادية في بلدان منطقة البحر الكاريبي .

وأعربوا عن تأييدهم لاقامة اتحاد اقتصادي في تلك المنطقة .

وأكد الوزراء من جديد أهمية اتفاقية لومي المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ .

٨ - واهتداء بروح الأهداف العامة المحددة في إعلان روما ، أكد الوزراء عزمهم على العمل على مراعاة حكم القانون وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في بلدانهم . وفي هذا الصدد ، أحاط الوزراء علما بإعلان سيغيل الموقع في المؤتمر البرلماني الدولي العاشر بين البرلمان الأوروبي وبرلمان أمريكا اللاتينية .

وفي هذا الصدد ، أعربوا عن اقتناعهم بأن الديمقراطية تعني ضمنا استقلال السلطات الدستورية والتوازن بينها كما تعني التعددية السياسية ، كذلك يجب أن يكون هدفها هو تحقيق العدالة الاجتماعية بالكامل .

وإذ كرروا تأكيد مبدأ منح الأولوية للسلطة السياسية المنتخبة بطريقة ديمقراطية ، رحبوا بالتقدم المحرز مؤخرا في مجال الديمقراطية .

وأعادوا أيضا تأكيد عزمهم على العمل معا من أجل تهيئة ظروف ملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يساعد على القضاء على الفقر .

٩ - وأكد الوزراء الصلة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المطردة . ولاحظوا أيضا أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هما عاملان رئيسيان في تعزيز التعاون والثقة الدوليين بين الدول .

وأعلن الوزراء عن عزمهم على مكافحة أي شكل من أشكال التمييز ، سواء على أساس العنصر أو الجنس أو الثقافة أو العقيدة . وأكدوا الحاجة الرئيسية إلى حماية الأقليات الاثنية ، التي يجب ضمان إدماجها مع احترام هويتها ، والى حماية اللاجئين والنساء والأطفال ، وبصفة خاصة بين أشد قطاعات السكان تضررا .

١٠ - وناقش الوزراء أزمة الخليج . وفي هذا الصدد أكدوا الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إعادة إحلال السلم والأمن الدوليين والشرعية الدولية . وأكدوا من جديد تأييدهم لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وأكدوا ، بصفة خاصة ، ضرورة التنفيذ التام وغير المشروط للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، بالصيغة التي اعتمدها مجلس الأمن . كما كرروا تأكيد إيمانهم بضرورة إيجاد تسوية سلمية لجميع المنازعات في المنطقة ، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . ووجه الرؤساء الانتباه إلى حالة اللاجئين في العالم التي تبعث على القلق ، وحالة اللاجئين من الأكراد والشيعة بصفة خاصة . وأصروا على أهمية سرعة تطبيق قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) بالكامل ، بمشاركة مناسبة من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، واستمرار تقديم المعونة الدولية الى هؤلاء اللاجئين .

١١ - وكرر الوزراء تأكيد الأهمية التي يعلقونها على الحد من الأسلحة وعدم انتشار الأسلحة ووسائل التدمير الشامل .

وعليه ، لاحظ الوزراء مع الاهتمام المبادرة التي قامت بها الأرجنتين والبرازيل لإنشاء نظام مشترك للمحاسبة والتحقق ، يطبق على جميع المنشآت النووية في كلا البلدين ، والتفاوض بشأن عقد اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وأعربوا عن تأييدهم للاعمال التي يضطلع بها مؤتمر نزع السلاح ، ولا سيما فيما يتعلق بالحظر التام للاسلحة الكيميائية في أقرب فرصة .

وناشد الجانبان جميع الدول أن تمتنع عن تصدير الاسلحة إلى مناطق يمكن أن تؤدي فيها تلك الاسلحة إلى تفاقم نزاع ما .

وأفصح الوزراء عن عزمهم على تخفيض ميزانياتهم العسكرية ، قدر الإمكان ، وإبلاغ الامم المتحدة سنويا بميزانياتهم الدفاعية ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

١٣ - وأعلن الوزراء عن اعتقادهم بأن أي عمل من أعمال الإرهاب أو التهديد الإرهابي أمر غير مقبول بالمرة ، بغض النظر عن الهدف المقصود أو الاسباب الداعية إلى القيام به .

وأكدوا عزمهم على تكريس اهتمام خاص لمنع الاعمال الإرهابية .

١٣ - ووجه الوزراء الانتباه إلى الروابط التاريخية والثقافية بين المنطقتين . وأعربوا عن اعتقادهم بأن الاحداث التي ستقام في عام ١٩٩٢ للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسمائة لهذه الروابط ينبغي أن تتسم بالتفاهم والاحترام المتبادلين ، وبالرغبة في زيادة تعزيز أواصر الصداقة بين أوروبا وأمريكا اللاتينية .

١٤ - وإدراكا من الوزراء لاهمية المعلومات ووسائط الإعلام ، أعربوا عن رغبتهم في أن يروا زيادة في تدفق المعلومات عن كل من المنطقتين في وسائط الإعلام بالمنطقة الاخرى ، مع تأمين الاحترام الكامل لحرية الصحافة والإعلام .

١٥ - وناقش الوزراء الحالة الاقتصادية في العالم ، التي كانت مدعاة لشعورهم بالقلق . ووافقوا على التعاون في التماس حلول تشمل ، بصفة خاصة ، الاخذ بتدابير لتعزيز التجارة على أساس المعاملة بالمثل ، والتعاون الاقتصادي والتنمية الاقليمية . وفي هذا الصدد ، أكد وزراء الاتحاد اعتزامهم دعم بلدان أمريكا اللاتينية في جهودها الرامية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتكامل الاقليمي ، والمشاركة على نحو أوفى في الاقتصاد الدولي .

١٦ - وأولى الوزراء اهتماما خاصا لمشكلة الديون . وسلموا بأن المشكلة تمثل عقبة تعترض سبيل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعي ، واستقرار ودعم الديمقراطية في بلدان أمريكا اللاتينية .

فالحالة الاقتصادية الدولية الاخيرة يمكن أن تؤدي ، بالنسبة لبعض البلدان ، إلى زيادة الضغط الخارجي الناجم عن ارتفاع مستوى المديونية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، وعبء خدمة الديون ، والصلات بين الدين والتجارة والتنمية والاستثمار .

واعترف الوزراء بأن من شأن تنفيذ السياسات الموضوعة للتكيف والتحرر الاقتصادي أن يعمل على تحسين الظروف اللازمة للتعاون الدولي بشأن حسم مشكلة المديونية ، إذ أن طابعها من نوع لا يمكن حسمه دون زيادة التعاون بين المدينين والدائنين بروح من المسؤولية المشتركة . وأوضحوا أن من مصلحة المدينين والدائنين المتبادلة إيجاد حل لهذه المشكلة . وأعربوا عن تصميمهم على إيلاء الاهتمام المطلوب للعبء الجسيم الذي يلقي به الدين الخارجي على كاهل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدان أمريكا اللاتينية . وتحقيقا لهذه الغاية ، اعترف الوزراء بضرورة اتخاذ إجراء حازم في المحافل المختصة ، بما في ذلك منتدى باريس ، من أجل إحراز تقدم في سبيل تخفيف عبء الديون .

١٧ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لاستئناف جولة أوروغواي للمفاوضات ، وأكدوا الاهمية التي يعلقونها على الوصول بالمفاوضات إلى خاتمة ناجحة في أقرب وقت ممكن . ورأى وزراء الاتحاد في التقدم الذي أحرزته بلدان مجموعة ريو في تحقيق الانفتاح لاقتصاداتها ، عاملا إيجابيا في التحرك نحو الوصول بالمفاوضات المتعددة الاطراف إلى خاتمة مرضية . وأعرب الجانبان عن تصميمهما على الإسهام ، على أوسع نطاق ممكن ، في نجاح المفاوضات ، وطالبا كل المشتركين في الجولة بتوخي المرونة والحزم في تصرفاتهم من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة ومتوازنة .

١٨ - وأعاد الوزراء تأكيد اقتناعهم بأن نظام الافضليات المعمم يمكن أن يقدم مساهمة مفيدة في زيادة الترتيبات التجارية الدولية توازنا . وكان من رأيهم أن تحسين استخدام المزايا التي يتيحها نظام الافضليات المعمم الخاص بالاتحاد يمكن أن يعطي التجارة بين المنطقتين قوة دافعة اضافية . ولاحظوا أيضا أن الاتحاد قد تعهد باستعراض النظام حتى يصبح أكثر بساطة ووضوحا وقابلية للتنبؤ به .

وكان من رأي وزراء بلدان مجموعة ريو أنه من المستصوب تنظيم اجتماعات مع لجنة الاتحادات الاوروبية ، بغرض تعزيز تبادل الافكار ، من أجل تحديد العوامل والتدابير التي قد تساعد في تحسين وتوسيع ما ينشأ عن تنفيذ النظام من فرص أمام صادرات تلك البلدان الى سوق الاتحاد .

١٩ - وأعرب وزراء الاتحاد عن اقتناعهم بأن الانتهاء من اقامة السوق الاوروبية الموحدة ينبغي أن يدعم التجارة مع البلدان الثالثة ، ومن ثم يتيح أيضا فرصا جديدة للصادرات من بلدان مجموعة ريو . وفي حين رحب وزراء الاتحاد بالتقدم الذي أحرزته مؤخرا عملية التكامل الاقليمي في أمريكا اللاتينية ، أكدوا أن انشاء مناطق فرعية للتكامل الاقليمي ينبغي أن يساعد في اقامة تجارة على أساس المعاملة بالمثل .

وأعرب وزراء بلدان مجموعة ريو عن قلقهم ازاء الآثار التي يمكن أن يخلّفها انشاء السوق الاوروبية الموحدة على الصادرات من المنطقة ، وأعربوا عن اهتمامهم بالابقاء على اطراد تدفق المعلومات واستمرار المحادثات بشأن الآثار المحتملة لانشاء السوق المقصودة .

٢٠ - وسلّم الوزراء بأن التعاون القائم بين المنطقتين ينبغي توسيعه وزيادته أكثر كذلك في جميع الميادين .

وفي هذا الصدد ، لاحظوا ، مع الارتياح ، الموافقة التي تحققت مؤخرا على المبادئ التوجيهية العامة الجديدة للتعاون بين الاتحاد وبلدان أمريكا اللاتينية ، ورحبوا بقرار الاتحاد القاضي بزيادة التمويل اللازم لهذا التعاون زيادة كبيرة على مدى السنوات الخمس المقبلة .

وتعني المبادئ التوجيهية الجديدة أن التعاون مع بلدان أمريكا اللاتينية يمكن أن يوضع الآن في سياق متعدد السنوات ، كجزء من حوار أشد كثافة يغطي كلا من المعونة الانمائية اللازمة لأشد البلدان والقطاعات السكانية فقرا ، وزيادة التعاون الاقتصادي مع أكثر البلدان تقدما .

٢١ - وإذ اعترف الوزراء بالنفع المتبادل الذي يعود من وراء التعاون في مجال الاستثمار ، أكدوا مرة أخرى الاهمية التي يعلقونها على زيادة تدفق رأس المال والاستثمارات الانتاجية على أمريكا اللاتينية ، بغرض تنشيط اقتصادات البلدان المقصودة ، وتشجيع التجارة ، وتعزيز العلاقات بين رجال الصناعة في المنطقتين .

وعليه ، اكد الوزراء اهمية تحسين مناخ الاستثمار في بلدان أمريكا اللاتينية ، على النحو المبين في إعلان روما .

٢٢ - وبالنظر الى سياسة تحقيق الاستقرار الاقتصادي التي تنفذها حاليا حكومة بيرو ، حث وزراء مجموعة ريو الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي على تاييد انشاء فريق دولي لدعم بيرو ، وذلك في أقرب وقت ممكن ، كخطوة أساسية وعاجلة نحو إعادة علاقاتها المالية الى حالتها الطبيعية .

وأعرب وزراء الاتحاد عن تعاطفهم مع بيرو في حالتها الاقتصادية الصعبة ، وعن تاييدهم لجهود بيرو في سبيل إعادة علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية الى حالتها الطبيعية .

٢٣ - مجالات التعاون ذات الاولوية المحددة في إعلان روما

نظر الوزراء في التقدم المحرز منذ اجتماع روما في سبيل تحديد مشاريع ومبادرات التعاون بين الاتحاد الاوروبي وبلدان مجموعة ريو الموقّعة على إعلان روما ، على النحو المذكور فيه .

(أ) التعاون في مجال التمويل والاستثمار

لاحظ وزراء مجموعة ريو أنه ، وفقا للاستنتاج الذي توصل إليه مؤخرا مجلس وزراء الاتحاد الاقتصادي الاوروبي سيجري الاتحاد والدول الاعضاء فيه ، عما قريب ، مناقشات شاملة عن الدور الخارجي لمصرف الاستثمار الاوروبي ، ولاسيما عن إمكان توسيع نطاق أنشطته ، بحيث تشمل مختلف بلدان ومناطق العالم الثالث ، التي عقد معها الاتحاد اتفاقات تعاون . ولاحظ الوزراء مع الاهتمام أنه ، في غضون ذلك ، وبدون المساس بالاستنتاجات التي ستستخلص من المناقشة الشاملة ، طلب من المصرف أن يدرس على أساس كل حالة على حدة ، الطريقة التي يمكن أن يسهم بها في المشاريع موضع الاهتمام المشترك في البلدان والمناطق المذكورة آنفا ، والتي تتوفر فيها المعايير التي حددها المصرف لاتخاذ الاجراءات اللازمة .

وفي هذا الصدد ، أعرب وزراء مجموعة ريو عن اهتمام حكوماتهم بتقديم مشاريع إلى مصرف الاستثمار الاوروبي ، وذكروا أنهم يرون أن فتح باب المصرف بهذه الطريقة ، فضلا عن كونه خطوة رئيسية من أجل توفير موارد إضافية للمنطقة ، من شأنه أن يحدث أثرا ايجابيا على السوق الدولية لرأس المال ، وذلك بتهيئة مناخ أفضل للاستثمار واستخدام ما للاتحاد من آليات مالية على نطاق أوسع .

وبالاضافة إلى ذلك ، أعلن الاتحاد والدول الاعضاء فيه عن استعدادهما للنظر في السبل الممكنة للتعاون في مشاريع معينة مع المؤسسات المالية الاقليمية ، ولاسيما مصرف التنمية للبلدان الامريكية .

ولاحظ الوزراء أيضا اهتمام بلدان مجموعة ريو ببرنامج الاستثمار لحفظ الطاقة ، وهو حاليا في المرحلة التجريبية ويرمي هذا البرنامج إلى تشجيع القيام بأنشطة مشتركة في أمريكا اللاتينية وزيادة الاستثمار الاوروبي في المنطقة .

(ب) التعاون العلمي والتكنولوجي

سجل الوزراء أن التعاون العلمي والتكنولوجي بين الاتحاد وبلدان مجموعة ريو يحقق مصلحتهما المتبادلة .

وبعد أن أشار وزراء مجموعة ريو إلى أن التداول حول هذا الموضوع يجري التحضير له في نطاق هيئات الاتحاد ، أعربوا عن أملهم في أن يفضي هذا التداول إلى اشتراك بلدان منطقة أمريكا اللاتينية في بعض البرامج المحددة ، في إطار البرنامج الاطاري الثالث .

وأبدى وزراء الاتحاد استعدادهم للنظر في اشتراك بلدان ثالثة ، بما في ذلك البلدان الاعضاء في مجموعة ريو ، في بعض برامج البحث المجتمعية ، وذلك بموجب اتفاقات تعقد بعد التفاوض عليها وفقا لاجراءات الاتحاد ذات الصلة .

وأشار وزراء الاتحاد إلى استنتاجات المجلس فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية للتعاون مع البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا ، وأكدوا اهتمام الاتحاد بتعزيز ما لبلدان أمريكا اللاتينية من امكانات علمية وتكنولوجية .

وفي هذا السياق ، أكدوا عزمهم على مواصلة وتعزيز التعاون العلمي الرفيع المستوى في أية أنشطة تجري ، في إطار التعاون العلمي الدولي ، ولهذا الغرض أبدى وزراء مجموعة ريو أملهم في إحداث زيادة كبيرة في ميزانياتهم ، ليصبح من الممكن احداث زيادة شاملة في الانشطة وتمويل مشاريع البحث المشتركة الاقليمية .

ولاحظ وزراء الاتحاد الاوروبي أن البرنامج المتعلقة بعلوم وتكنولوجيات الحياة في البلدان النامية سينفذ في المستقبل القريب ، وأن ذلك من شأنه أن يرفع مستوى البحوث المشتركة في مجال الزراعة والطب .

وأبدى وزراء مجموعة ريو أيضا اهتمامهم بأن يقوم الاتحاد بتوفير دعم من أجل توسيع نطاق برنامج النظام النموذجي الدولي التكنولوجي في نطاق أمريكا اللاتينية ، وهو يشمل تبادل المعلومات التكنولوجية والتجارية .

(ج) تثقيف وتدريب القائمين بالادارة والتنظيم

إقرارا من الوزراء بالمصلحة المتبادلة التي تترتب على زيادة التجارة بين المنطقتين ، وانسجاما مع المتطلبات الاقتصادية المعاصرة ، اتفقوا على وضع برنامج تدريبي للموارد البشرية في بلدان مجموعة ريو ، يخص للقائمين بالادارة والتنظيم .

ومن أجل تحسين استخدام الموارد البشرية الموجودة في بلدان مجموعة ريو ، اتفق الوزراء على تنفيذ برنامج تدريبي محدد ، وأشاروا إلى أن لجنة الاتحادات الاوروبية قد شرعت فعلا في الاعمال اللازمة لتنفيذ برنامج عمل ، بالتنسيق الوثيق مع المؤسسات والمنظمات المختصة الموجودة في المنطقتين .

وهذا العمل ، الذي سينسق مع ممثلي مجموعة ريو والدول الاعضاء ، سيقوم بشكل خاص على أساس المعايير التالية :

- تحديث الهياكل الاساسية الادارية والصناعية ؛

- ايلاء اعتبار خاص لاهمية التكامل الاقليمي ودون الاقليمي ؛

- منح الاولوية اللازمة لتدريب المدرسين ؛

- الاستفادة ، حيثما أمكن ذلك ، من الهيكل الاساسي للمؤسسات القائمة ، مع تجنب ازدواج الجهود مع الانشطة الوطنية والمتعددة الاطراف في هذا المجال ؛

- تحديد تدابير لتشجيع البلدان الاعضاء في مجموعة ريو على الاشتراك في التجارب الاوروبية في مجال زيادة توثيق العلاقات بين الجامعات وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع الادارة العامة .

(د) التعاون في عملية التكامل الاقليمي ودون الاقليمي

أكد وزراء الاتحاد من جديد أهمية الجهود التي تبذل حاليا من جانب بلدان مجموعة ريو بهدف توسيع وتعزيز مختلف أشكال التعاون الاقليمي ودون الاقليمي . ولهذا رحب الوزراء بالاعلان الذي اعتمدته مجموعة ريو في بوغوتا ، فيما يتصل بتعزيز وإعادة تشكيل رابطة التكامل بين بلدان امريكا اللاتينية ، وبتوقيع معاهدة آسونشيون مؤخرا ، وهي معاهدة انشئت بمقتضاها السوق المشتركة لبلدان امريكا الجنوبية ، وبتجدد حيوية اتفاق قرطاجنة ، وبالتقدم الذي أحرزه الفريق الثلاثي وباتفاقات "توكستلا عوتييريس" المبرمة بين المكسيك وبلدان امريكا الوسطى ، كما رحبوا باتفاقات التكامل الاقتصادي الجزئي المعتمدة في إطار معاهدة مونتيفيديو لعام ١٩٨٠ ، وهي صكوك تدل دلالة واضحة على رغبة أمريكا اللاتينية في التكامل ، وتعتبر ضرورية لجمع شتات ما تنطوي عليه من عمليات .

وأعلن وزراء الاتحاد عن استعدادهم لمساعدة بلدان مجموعة ريو في مجال التكامل من الناحيتين : النظرية والعملية ، وذلك على الصُعد الاقليمي ودون الاقليمي والثنائي . وسينفذ هذا التعاون على المستويات المناسبة من قبل الهيئات المختصة . وعليه ، سيستمر تقديم المساعدة التقنية إلى بلدان مجموعة الانديز ، بمقتضى اتفاق التعاون الموقع في إطار عملية التكامل دون الاقليمي هذه ، وسيبذل جهد مماثل لمساعدة السوق المشتركة لبلدان جنوبي القارة ، والبلدان أو مجموعات البلدان التي تطلب هذه المساعدة .

وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لتوقيع اتفاق التعاون المشترك بين المؤسسات ، بين لجنة الاتحادات الأوروبية والأمانة العامة لرابطة التكامل بين بلدان امريكا اللاتينية ، وذكروا أنهم يرتقبون القيام مبكرا بإعداد برنامج عمل ، يشمل التعاون التقني ، وتبادل المعلومات بين هاتين المؤسستين .

وأعرب الاتحاد الاقتصادي الاوروبي عن استعداده لاعداد خطة عمل محددة ، ولاسيما لتنفيذ برنامج يتيح تبادل الأفكار والخبرات في مشاكل التكامل ، مع ايلاء اعتبار خاص للجوانب العملية ، ولاهمية اشراف القطاع الخاص ، وذلك بالتنسيق مع السلطات المعنية في أمريكا اللاتينية .

٣٤ - مجالات التعاون الاخرى

البيئة

أعرب الوزراء من جديد عن تصميمهم على حماية البيئة . وسلموا بأن رفاه البشرية مستقبلا يتوقف ، إلى حد بعيد ، على نجاحها في ايجاد واسترداد التوافق بين حالات التوازن الايكولوجي الطبيعي ومقتضيات التنمية الاقتصادية .

وأكدوا من جديد ابداء عزمهم على منح الأولوية لمشاكل من قبيل تدهور طبقة الأوزون والاحترار العالمي وانتقال النفايات الخطرة عبر الحدود والأمطار الحمضية وحماية النظم الايكولوجية للأحراج والبحار . وأعربوا أيضا عن اهتمامهم بصون التنوع البيولوجي وبإزالة تلوث الهواء والحد من انتاج النفايات .

وقرروا إجراء المشاورات والتعاون بشكل وثيق على حماية البيئة ، وعلى التشاور بوجه خاص تشاورا وثيقا إلى الحد الممكن قبل وأثناء انعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة ، المقرر عقده في البرازيل عام ١٩٩٢ . وفي هذا الصدد ، أشار وزراء مجموعة ريو إلى أن بلدان أمريكا اللاتينية قد حددت موقفها في المؤتمر الذي عقد مؤخرا في المكسيك ، تحضيرا لمؤتمر ريو ، والى انها اعتمدت برنامج تلاتيلولكو ، الذي يعتبر أساسا للتدابير التي ستتخذها بلدان أمريكا اللاتينية في هذا الصدد .

ورحب الوزراء بالتقدم المشترك الذي أحرزته حكومة البرازيل والاتحاد الاوروبي والبنك الدولي في وضع مشروع نموذجي لمنطقة الامازون في البرازيل لانه سيكون بمثابة خطوة أولى في برنامج أوسع نطاقا لمنطقة الامازون ككل .

المخدرات

شدد الوزراء على القول بأن مكافحة آفة المخدرات هي من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الحديث .

وأكدوا من جديد تصميمهم على تعزيز تعاونهم في مكافحة انتاج وتوزيع واستهلاك المخدرات بصورة غير مشروعة ، والاتجار بها وتهريبها ، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمواد الاصلية وغسل أموال المخدرات ، وفقا لاتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ ، وأعربوا عن تاييدهم للتدابير التي اتخذتها البلدان المنتجة بهدف التشجيع على ايجاد مزروعات بديلة .

٢٥ - وقرر الوزراء من أجل الشروع في الاعمال التحضيرية لاجتماعاتهم المقبلة ، وحرصا على تكثيف تعاونهم انسجاما مع روح إعلان روما ، أن يقوم خبراء من المنطقتين كلتيهما بإجراء مشاورات تتناول موضوعات محددة في المجالات الواردة في هذه الوثيقة .

وسيتم ، بالاتفاق المشترك ، تحديد موضوعات المناقشة والاجراءات المفضلة لعقد هذه المشاورات ، قدر المستطاع ، في وقت واحد مع الاجتماعات الدولية .

٢٦ - وقرر الوزراء عقد اجتماع في نيويورك ، اثناء انعقاد الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة .

كما قرروا عقد دورة رسمية ، في إطار الحوار ذي الطابع المؤسسي ، خلال النصف الاول من عام ١٩٩٢ ، في شيلي ، عملا بقاعدة التناوب المحددة في إعلان روما .

- - - - -